IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

التقرير السنوي عن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد لعام 2013

المحتويات

ملخص	**2**
ولاية مكتب المراجعة والإشراف في مجال التحقيق وطريقة التحقيق	**2**
أنشطة التحقيق في عام 2013	**3**
تنفيذ سياسة مكافحة الفساد	**10**
الأنشطة الأخرى والأنشطة الخارجية	**11**

ملخص

1- كُلّف مكتب المراجعة والإشراف وقسم التحقيقات التابع له بالتحقيق في الممارسات غير النظامية المزعومة في أنشطة الصندوق وعملياته. وينبع هذا التكليف من ميثاق مكتب المراجعة والإشراف، وقواعد ومدونة قواعد سلوك الموارد البشرية في الصندوق، وسياسة الصندوق بشأن منع التدليس والفساد في أنشطته وعملياته. وتهدف أنشطة التحقيقات ومكافحة الفساد في الصندوق إلى ضمان أن تصل أموال التنمية إلى المستفيدين المستهدفين بأكثر الطرق كفاءة وفعالية وشفافية ممكنة وأن يلتزم موظفو الصندوق بالمعايير الأخلاقية ومعايير النزاهة التي حددها الصندوق. وزاد عدد الشكاوى الجديدة التي وردت في عام 2013 زيادة طفيفة عن تلك التي وردت في عام 2012 (39 مقابل 33 في عام 2012). وكانت هناك زيادة في عدد ادعاءات التدليس الخارجي، ولا سيما في مجال التوريد، وكذلك في عدد الحالات المتعلقة بالموظفين. وفي عام 2013، أغلق مكتب المراجعة والإشراف بنجاح 41 حالة، بما في ذلك العديد من الادعاءات المعقدة، وطبقت تدابير أو جزاءات تأديبية في ست حالات: خمس حالات داخلية وحالة واحدة خارجية.

2- وكما هو الحال في السنوات السابقة، قدم مكتب المراجعة والإشراف عروضا إلى الصندوق وموظفي المشروعات بشأن التوعية بالفساد والتدليس ووفر مواد توعية بشأن مكافحة الفساد لتوزيعها خلال الأحداث ذات الصلة بالمشروعات.

3- وفي عام 2013، كان قسم التحقيقات التابع لمكتب المراجعة والإشراف يضم اثنين من موظفي التحقيقات ومساعد تحقيقات واحد (تم تعيينه قرب نهاية العام). وقدمت إدارة الصندوق إلى مكتب المراجعة والإشراف موارد مالية إضافية لضمان توافر القدرات الكافية لمجال التحقيقات.

4- وستكون أولويات مكتب المراجعة والإشراف في عام 2014 هي ضمان الاستجابة الفورية للشكاوى الواردة وزيادة جهوده الاستباقية في تعزيز جدول أعمال مكافحة الفساد في الصندوق، ولا سيما من خلال العروض أثناء أحداث التعلم الإقليمية التي يحضرها موظفو الصندوق والمشروعات في هذا المجال.

ولاية مكتب المراجعة والإشراف في مجال التحقيق وطريقة التحقيق

5- يُكلف مكتب المراجعة والإشراف وقسم التحقيقات التابع له بالتحقيق في الممارسات غير النظامية المزعومة، وهي: (1) التدليس والفساد فيما يتعلق بالكيانات والمتعاقدين والأفراد من غير الموظفين المتقدين بطلب للقيام بمشروع ممول من الصندوق أو الحصول على عقد متعلق بالمقر أو المشاركة في ذلك؛ و(2) سوء سلوك الموظفين، بما في ذلك التحرش المزعوم، وإساءة استخدام السلطة، والانتقام، وتضارب المصالح. وتتماشى ممارسات التحقيق والعقوبة في الصندوق مع أفضل الممارسات المطبقة في هذا المجال من قبل وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومصارف التنمية المتعددة الأطراف الرئيسية.

6- وتكون التحقيقات التي يجريها قسم التحقيقات التابع لمكتب المراجعة والإشراف إدارية الطابع والهدف منها هو جمع الأدلة التي قد تثبت أو تدحض الادعاء. كما يحقق قسم التحقيقات عندما تكون هناك مؤشرات تفيد بتقديم معلومات كيدية أو خاطئة عن عمد.

7- وعند استلام أي ادعاء، فإنه يخضع لتقييم أولي. وإذا خلص إلى أن الادعاء يقع ضمن ولاية مكتب المراجعة والإشراف، يتم تنفيذ عملية تقييم المخاطر لتحديد أولوية الادعاء فيما يتعلق بحجم الحالات القائمة ويجرى تحليل للمعلومات المتاحة لتحديد ما إذا كان من المناسب إجراء تحقيق كامل، أو الرجوع إلى الإدارة لاتخاذ إجراء علاجي أو الحصول على معلومات. وقد يتقرر أنه من الأفضل إحالة ادعاء ما إلى شُعب الصندوق الأخرى أو وكالات خارجية أو إلى الحكومة، سواء في التقييم الأولي أو بعد إجراء تحقيق كامل. وتصنف الادعاءات التي تم التحقيق فيها على النحو التالي بعد الانتهاء منها:

- **مدعومة بالأدلة** عندما تكون هناك وفرة من الأدلة تشير إلى حدوث ممارسات غير نظامية؛
- **غير مدعومة بالأدلة** عندما تكون الأدلة التي تم الحصول عليها غير كافية لتأكيد أو دحض ادعاء الممارسات غير النظامية؛ أو
- **لا أساس لها** عندما تكون هناك وفرة من الأدلة تدحض الادعاء (الادعاءات).

8- وتُعرض الادعاءات المدعومة بالأدلة على لجنة الجزاءات في الصندوق، وهي لجنة داخلية تتألف من كبار المديرين في الصندوق، لتقييم النتائج واتخاذ قرار بشأن الجزاء الذي يتعين تطبيقه (في حالة الطرف الخارجي) أو، في الحالات الداخلية، إسداء مشورة إلى الرئيس بشأن ما إذا كان ينبغي اتخاذ إجراء تأديبي.

أنشطة التحقيق في عام 2013

9- **حجم الحالات في عام 2013.** تناول مكتب المراجعة والإشراف 60 حالة قيد النظر في عام 2013، منها 21 مُرحّلة من السنوات السابقة (بما في ذلك حالة واحدة أعيد فتحها) و39 حالة جديدة. وظل عدد الحالات المفتوحة في نهاية العام عند نفس مستوى عام 2012.

الجدول 1: حالات التحقيق قيد النظر في 2013/2012

	داخلية	*خارجية*	*داخلية/خارجية*	*المجموع*
الحالات المعلقة في نهاية عام 2011	**9**	**30**	**3**	**42**
الحالات الواردة في عام 2012	13	19	1	33
مجموع الحالات قيد النظر في عام 2012	**22**	**49**	**4**	**75**
الحالات المغلقة في عام 2012	17	35	3	55
الحالات المعلقة في نهاية عام 2012	**5**	**14**	**1**	**20**
الحالات الواردة في عام 2013	**17**	**21**	**1**	**39**
الحالات التي أعيد فتحها في عام 2013	**1**	**0**	**0**	**1**
مجموع الحالات قيد النظر في عام 2013	**23**	**36**	**1**	**60**
الحالات المغلقة في عام 2013	**19**	**20**	**2**	**41**
الحالات المعلقة في نهاية عام 2013	**4**	**15**	**0**	**19**

10- وشهد عدد الادعاءات الجديدة المتعلقة بسلوك الموظفين وبالمشروعات زيادة طفيفة مقارنة بعام 2012 (الشكل 1).

الشكل 1. الادعاءات المبلغة لمكتب المراجعة والإشراف (2004-2013)

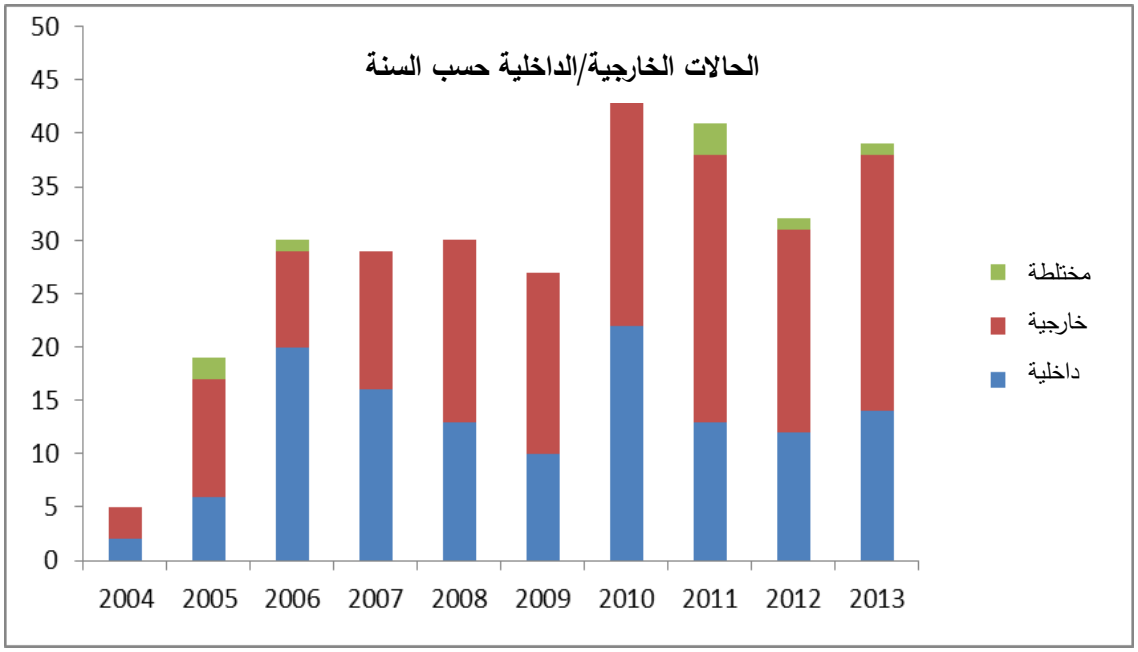

11- وبشكل عام، يتأثر ورود ادعاءات جديدة بعوامل عديدة ولا يمكن التنبؤ بها. وقد يكون الاتجاه المتزايد مؤشرا على أثر الآليات الائتمانية والأخلاقية المحسنة التي وضعها الصندوق في السنتين الماضيتين (مثل الفصل بين المسؤوليات التشغيلية والمالية للمشروعات وإنشاء مكتب الأخلاقيات).

12- مصدر الادعاءات. كان نمط مصدر الشكاوى مماثلا للسنتين الماضيتين (انظر الشكل 2).

الشكل 2. مصدر الادعاءات الواردة إلى مكتب المراجعة والإشراف في عام 2013

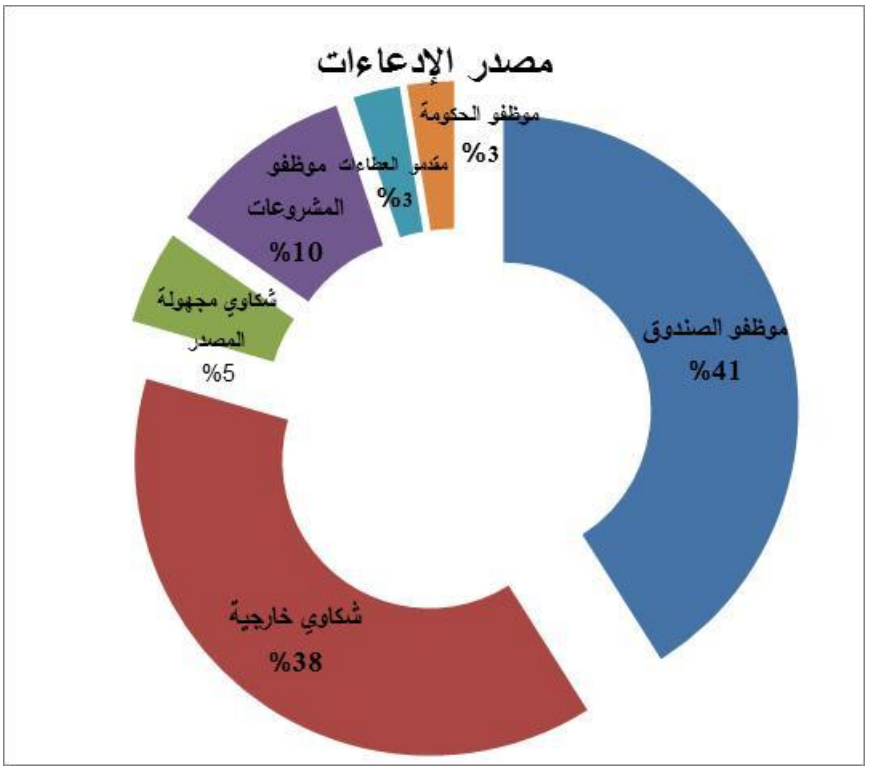

13- غير أنه مقارنة بالسنة السابقة، تبين أرقام عام 2013 زيادة في عدد الادعاءات المبلغ عنها عبر موقع مكافحة الفساد للصندوق على الإنترنت وآليات الإبلاغ المتخصصة بالبريد الإلكتروني (انظر الشكل 3). ويمكن أن يكون ذلك نتيجة زيادة رؤية مكتب المراجعة والإشراف في عام 2013 لمبادرات الوقاية التي اضطلع بها الصندوق، مثل حلقات عمل الإدارة المالية التي نظمتها شعبة المراقب والخدمات المالية.

الشكل 3. قنوات الإبلاغ عن الادعاءات (2008–2013)

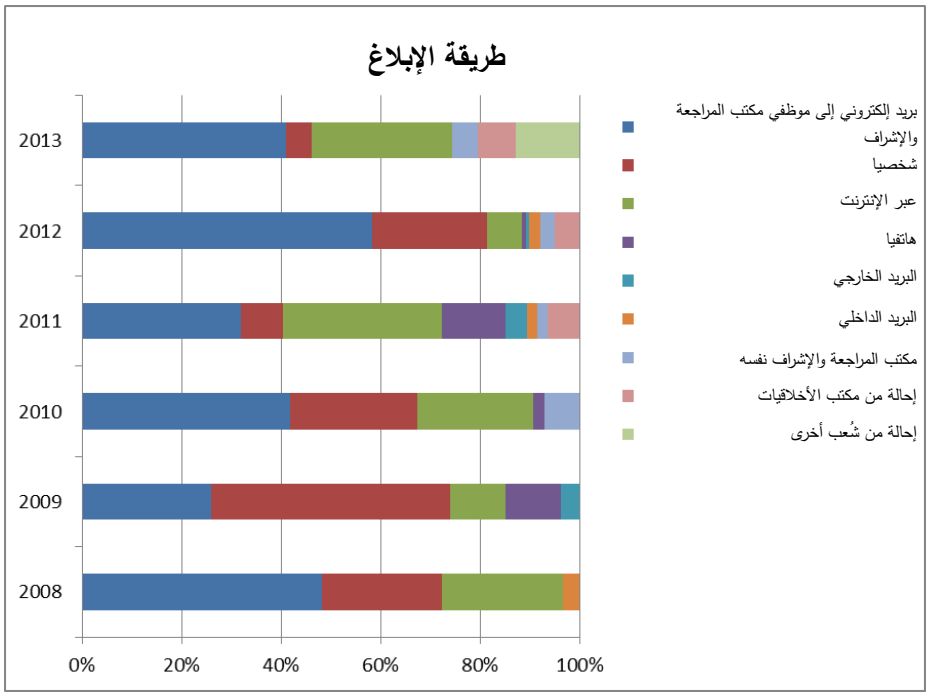

14- **طبيعة الادعاءات.** يشار إلى ادعاءات الممارسات غير النظامية التي تشمل الموظفين بوصفها حالات داخلية في حين أن الادعاءات المتصلة بالمتعاقدين الخارجيين والمشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق – بما في ذلك ادعاءات الممارسات غير النظامية التي يقوم بها موظفو المقترض أو طرف في المشروع، والشركات والكيانات الخاصة والأفراد الآخرون – تصنف كحالات خارجية. ومن 39 ادعاء وردوا في عام 2013، كان هناك 24 خارجيا و15 داخليا. ويقدم الجدول 2 معلومات عن طبيعة الادعاءات الواردة في عام 2013.

الجدول 2: طبيعة الادعاءات الواردة في عام 2013

طبيعة الادعاء	*العدد*
خارجي	
تدليس	10
فساد، رشوات ابتزازية، ابتزاز، رشوة، تواطؤ	1
ممارسات غير نظامية في التعيين	4
أخرى	1
مختلط (فساد/تدليس/تواطؤ/ممارسة قسرية)	8
خارجي/داخلي	
مختلط (فساد/ممارسة تواطؤ/تضارب مصالح)	1
داخلي	
تحرش و/أو إساءة استخدام السلطة	5
تدليس	3
سوء سلوك آخر	6
المجموع	**39**

لا يحقق مكتب المراجعة والإشراف في الانتهاكات الإجرائية أو سوء الإدارة في حد ذاته في مشروعات الصندوق إلا إذا كانت هذه الانتهاكات الإجرائية أو سوء الإدارة تدل على التدليس والفساد، أو تصرف غير لائق من جانب موظفي الصندوق.

15- وأنشئ مكتب الأخلاقيات في عام 2011 ليكون بمثابة آلية وساطة لحالات التحرش المزعوم من أجل معالجة القضايا في مرحلة مبكرة. وفي عام 2013، أحيلت رسميا حالتان تنطويان على التحرش و/أو إساءة استخدام السلطة من قبل مشرف إلى مكتب المراجعة والإشراف. وجرى التحقيق في حالة واحدة حيث أدى إلى فرض جزاءات، في حين لا تزال الحالة الأخرى قيد التحقيق. كما أحال مكتب الأخلاقيات ثلاث مسائل أخرى (لا تتصل بالتحرش) إلى مكتب المراجعة والإشراف، وأغلقت كلها بعد تقييم أولي.

16- **التحقيقات المغلقة في عام 2013 والجزاءات المفروضة.** في عام 2013، أكمل مكتب المراجعة والإشراف عمله بشأن 41 حالة. ومن الحالات المغلقة، أغلقت 12 منها في المرحلة الأولية (كلها فتحت في عام 2013)؛ وأغلقت 20 في مرحلة التقييم الأولي (فتحت تسع حالات منها في عام 2013)؛ وأغلقت تسع حالات في مرحلة التحقيق (فتحت خمس حالات منها في عام 2013) (انظر الشكل 4). وترد أدناه أمثلة على الحالات التي أغلقت عند كل مرحلة. ويبين الشكل (5) تصنيف هذه الحالات.

الشكل 4. الحالات التي أغلقت في عام 2013

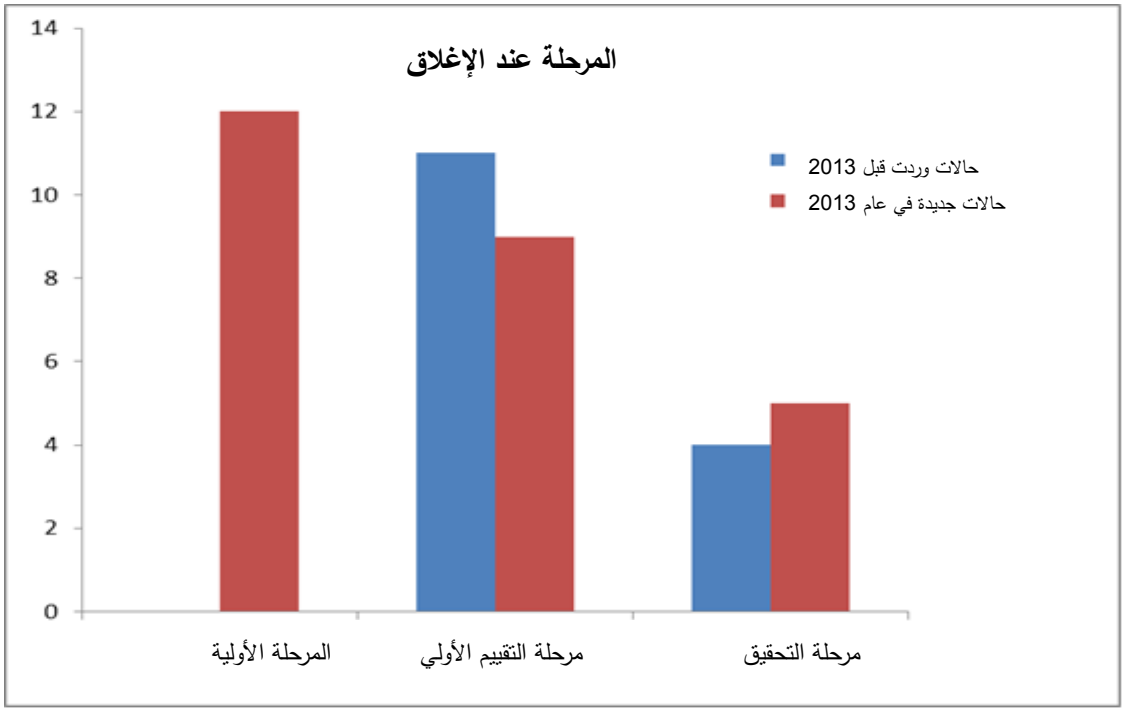

الشكل 5. الحالات التي أغلقت في عام 2013

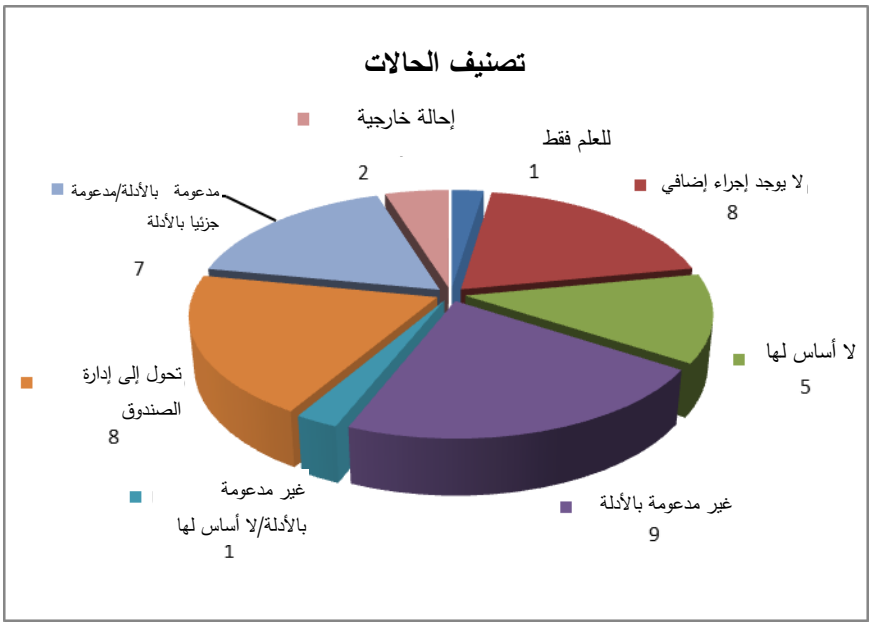

يجوز إحالة الحالات إلى إدارة الصندوق أو شُعب الصندوق أو الحكومات أو الكيانات المختصة الأخرى.

17- **الحالات المؤدية إلى تدابير تأديبية أو التصحيحية.** خلص مكتب المراجعة والإشراف إلى أن أحد الخبراء الاستشاريين للصندوق زور شهادة تدريب الأمن لإكمال عقده الاستشاري مع الصندوق، الذي كان يتطلب السفر للتعيين. وقررت لجنة الجزاءات في الصندوق حظر هذا الخبير الاستشاري من الحصول على أي عقود من الصندوق لفترة محددة (لا يزال القرار النهائي بشأن الجزاء معلقا).

18- وورد إلى مكتب المراجعة والإشراف ادعاءات متعلقة بمؤهلات أكاديمية تمنحها مؤسسات غير معتمدة وقدمها إلى الصندوق اثنان من موظفيه: موظف في فئة الخدمات العامة وموظف في الفئة الفنية. وفي حالة موظف فئة الخدمات العامة، خلص مكتب المراجعة والإشراف إلى أنه تم الحصول عل الدرجة من "طاحونة دبلومات" مقابل رسوم. وفي الحالة الثانية، خلص مكتب المراجعة والإشراف إلى أن الموظف حرّف مؤهلاته الأكاديمية في سياق عملية تقديم طلب التعيين. وفرض الاجراء التأديبي المتمثل في إيقاف كل من الموظفين عن العمل.

19- وخُلص إلى أن أحد الموظفين انخرط في عمل ينطوي على تضارب في المصالح حيث أعطى دورا استشاريا إلى كيان لدى الصندوق علاقة تجارية معه. واستنادا إلى النتيجة التي تم التوصل إليها والتي تفيد بأن العلاقة الاستشارية لم تنفذ بالفعل، وعدم وجود أي معاملة تفضيلية أو محسوبية، لم تطبق تدابير تأديبية على الموظف، ولكنه تلقي رسالة تأمره بالاستقالة من الدور الاستشاري والامتناع عن الانخراط في العمل في المستقبل مع هذا الكيان.

20- وحقق مكتب المراجعة والإشراف في حالة تحرش وإساءة استخدام للسلطة تنطوي على موظف تجاه مرؤوسه. وخلص التحقيق إلى أن الموظف انخرط في سلوك غير مقبول من خلال تهيئة بيئة عمل عدائية وعدوانية لمقدم الشكوى وقام أيضا بسلوك غير مرغوب فيه تجاه الموظفين الآخرين. وفرض على الموظف الإجراء التأديبي المتمثل في الإيقاف عن العمل، فضلا عن تدابير علاجية.

21- وحقق مكتب المراجعة والإشراف في ادعاء من ممثل دولة ما يفيد بأن أحد موظفي الصندوق أدلى بملاحظات تحط من قدر بلد ممثل الدولة. وخلص مكتب المراجعة والإشراف أن اللهجة المستخدمة وسلوك الموظف لم يكونا مناسبين، ولكنه لم يجد أدلة كافية للخلاص إلى أن الملاحظات التي تحط من الشأن قد أدلي بها. وتم توجيه تحذير شفهي إلى الموظف وتذكيره بمعايير السلوك المتوقعة في الصندوق.

22- **الحالات التي لم تؤد إلى جزاءات.** من بين 41 حالة قام مكتب المراجعة والإشراف بتسويتها في عام 2013، أغلقت 12 حالة في المرحلة الأولية. وهذا يعني عادة أن الشكوى التي تلقاها مكتب المراجعة والإشراف ادعت وجود مخالفات، ولكن لم يكن لمكتب المراجعة والإشراف صلاحية التحقيق في المسألة. وعلى سبيل المثال، قد تكون هذه الشكاوى متعلقة بقضايا إدارة المشروعات وليس التدليس أو الفساد في الأنشطة الممولة من الصندوق (مثل التحرش بموظفي المشروع والمحسوبية في التوظيف، وإساءة استخدام اسم وشعار الصندوق من قبل أطراف ثالثة أو حيل العمالة). وعادة ما تحال هذه الحالات مرة أخرى إلى الشعبة ذات الصلة لدائرة إدارة البرامج في حالة الادعاءات المتصلة بالمشروعات، أو إلى الشُعب الأخرى ذات الصلة.

23- وأغلقت عشرون حالة أخرى بعد إجراء تقييم أولي. وعادة ما يحدث ذلك عندما تبين التحقيقات الإضافية أن الادعاء غير موثوق به أو مادي أو غير قابل للتحقق منه. وعادة ما ستشتمل هذه المرحلة على بعض المقابلات مع الشهود (على الأقل مع مقدم الشكوى لتوضيح الادعاءات) واستعراض للوثائق ذات الصلة. وفي كثير من الحالات، للأسف، لا يستطيع مكتب المراجعة والإشراف المضي قدما نظرا لعدم إمكانية الاتصال بصاحب الشكوى الأولي أو لرفضه تقديم معلومات إضافية إلى مكتب المراجعة والإشراف. وفي بعض الحالات، تبين التحقيقات الإضافية أن هذا الادعاء ليس من ضمن اختصاصات التحقيق في الصندوق. وعلى سبيل المثال، أغلقت إحدى الحالات وأحيلت إلى منظمة أخرى من منظمات الأمم المتحدة

عندما خُلص إلى أن سوء سلوك الخبير الاستشاري يتصل بمشروع وعقد معينين مع المنظمة الأخرى، وليس الصندوق. وفي حالة أخرى، تبين أن الأموال التي زُعم إساءة استخدامها كانت الأموال النظيرة من الحكومة، وبالتالي أحال مكتب المراجعة والإشراف القضية إلى الحكومة المعنية. وأخيرا، أغلقت بعض الادعاءات المتعلقة بالمشروعات في هذه المرحلة نظرا لأن الاستعراض الأولي لم يؤكد الادعاء. وينطبق ذلك على حالة تدليس متصلة بالتوريد، لم ير فيها مكتب المراجعة والإشراف أي مشاكل تتعلق بإجراءات التوريد المتبعة، وأكد أن المحسوبية المزعومة لم تكن موجودة.

24- ومن حيث الحالات الداخلية التي تم تسويتها في هذه المرحلة، أدعي في حالة أن مجموعة من الموظفين أجبروا على التوقيع على رسالة احتجاج بشأن زميل لهم. وأكد مكتب المراجعة والإشراف أن الحالة لم تكن كذلك. وكانت هناك حالة أخرى تتعلق باحتيال أحد الموظفين بشأن وقت العمل الإضافي، حيث ادعى أنه عمل لوقت إضافي بينما كان في إجازة سنوية. وفي هذه الحالة، لم يخلص مكتب المراجعة والإشراف إلى أي دليل على التدليس، ولكنه حدد بعض الشواغل إزاء استخدام العمل الإضافي في الحالات التي لا تتفق مع أحكامه أو المنطق الذي يستند إليه، ونقل هذا الأمر إلى علم الإدارة لاتخاذ الإجراء اللازم. وتم بحث ادعاء بشأن سلوك غير لائق من أحد الموظفين في المناسبات الاجتماعية المرتبطة بالعمل. ولم تؤكد المقابلات المفصلة الادعاءات المحددة، ولكنها أثارت شواغل عامة إزاء سلوك الموظف، وأُبلغ بها مكتب الأخلاقيات للمتابعة مع الموظف المعني.

25- وفي أحد الأمثلة الناجحة للتعاون مع الزملاء في دائرة إدارة البرامج، تلقى مكتب المراجعة والإشراف ادعاءات متعلقة بإساءة استخدام أموال التدريب في أحد مشروعات الصندوق. وفي تعاون وثيق مع مدير البرنامج القطري، أجريت تحقيقات أولية خلال بعثة إشراف. وفي حين لم تكن هذه التحقيقات قاطعة، فقد أدت إلى تقديم معلومات إضافية إلى الصندوق. وسمح ذلك بإحالة المسألة إلى الحكومة، وأجريت عملية مراجعة خاصة. وأكدت هذه المراجعة أن نماذج التدريب يجري تزويرها، وعاقبت الحكومة موظف المشروع المعني، وأمر بتسديد المبالغ المختلسة.

26- وتعاون مكتب المراجعة والإشراف مع مؤسسة مالية دولية أخرى للتحقيق في ادعاءات بالتدليس والفساد في مشروع ممول بصورة مشتركة وشمل بعثة تحقيق مشتركة. وبينت النتائج الأولية أن الأموال المحولة قيد البحث كانت أموال ساهمت بها المؤسسة المالية الدولية الأخرى، في حين استطاع الصندوق، من خلال الإبلاغ والإجراءات السريعة لمدير البرنامج القطري، وقف استمرار صرف أموال الصندوق للمكون المطعون فيه. وفي حين أخذت المؤسسة المالية الدولية الأخرى الدور القيادي في التحقيق بسبب هذه النتيجة، فقد ألغى الصندوق الجزء المتبقي من القرض الذي كان يتعين صرفه لهذا المكون، والذي تصل قيمته إلى ما يقرب من مليون دولار أمريكي.

27- وبالإضافة إلى التحقيقات التي نتجت عنها الجزاءات المذكورة أعلاه، أكمل مكتب المراجعة والإشراف أيضا ثلاثة تحقيقات كاملة لم تخلص إلى نتيجة تنطوي على سوء السلوك. وكانت الحالة الأولى تتعلق بتواطؤ محتمل في منح عقد خدمات مقدمة إلى الصندوق. وكان هذا العقد أيضا موضع لمراجعة حسابات كشفت عن احتمال وجود مخالفات بشأن التوريد. وخلص التحقيق إلى أن العديد من الهفوات قد حدثت في أداء واجبات المراقبة، ولكن لم يكن هناك أي سوء سلوك من قبل موظفي الصندوق أو ممارسات غير نظامية

من قبل المتعاقد. وعرض مكتب المراجعة والإشراف النتائج الإضافية التي خلص إليها على إدارة الصندوق لاتخاذ الإجراء المناسب.

28- وتعلق تحقيق آخر بالإجراءات والقرارات المهنية لموظف تسبب في الإضرار بسمعة الصندوق وموارده المالية. وخلص التحقيق إلى أن الموظف لم يتوخ الرعاية الواجبة عند النظر في المخاطر والعواقب المترتبة على مثل هذه الإجراءات، ولكن لم يجد المكتب ما يفيد بسوء نية أو سوء تصرف. وقدم تقرير التحقيق إلى رئيس الصندوق لاتخاذ الإجراء المناسب.

29- وأعيد فتح التحقيق في عام 2013 في ادعاء واحد ينطوي على التحرش والانتقام وإساءة استخدام السلطة كان قد أغلق أصلا في عام 2012 بعد أن أظهر استعراض الحالة أن هناك مسألتين منفصلتين لم تعالجا بشكل كامل. واتخذ مكتب المراجعة والإشراف إجراءات تحقيق إضافية لتغطية هذه المسائل وخلص إلى أن الأدلة التي تم جمعها تتفق مع الاستنتاجات الأولية لمكتب المراجعة والإشراف التي تفيد بأن الادعاءات غير مدعومة بالأدلة.

تنفيذ سياسة مكافحة الفساد

30- تضمنت أنشطة التوعية الاستباقية التي قام بها مكتب المراجعة والإشراف عرضين في حلقات عمل بشأن الإدارة المالية. ووفرت هذه الدورات تفاعلا ثريا مع موظفي المشروعات، وليس في مجال التوعية بالفساد والتدليس فحسب، ولكن أيضا من حيث مبادرات الترويج المحتملة الأخرى. كما أعاد مكتب المراجعة والإشراف تصميم موقعيه على الإنترانت والإنترنت بشأن مكافحة الفساد لتوفير معلومات وروابط أفضل بصفحات أخرى ذات صلة، مثل قائمة الكيانات التي يمنع الصندوق والمؤسسات المالية الدولية الأخرى العمل معها.

31- وواصل مكتب المراجعة والإشراف إسداء المشورة إلى الموظفين بشأن التدليس أو الفساد المحتملين في مختلف المشروعات. وخلال كل من التقييمات الأولية والتحقيقات الجارية، استطاع مكتب المراجعة والإشراف التعاون والتنسيق بنشاط مع دائرة إدارة البرامج لمنع المزيد من المخاطر. وعند إغلاق عدة حالات، أصدر مكتب المراجعة والإشراف عددا من التقارير عن الآثار على الإدارة وأوجه الضعف في الرقابة.

32- وسوف يعمل مكتب المراجعة والإشراف بنشاط على تعزيز جدول أعماله بشأن مكافحة الفساد في عام 2014، بدءا بعروض في حدث إقليمي للتعلم في مجال التوريد والاجتماع العالمي لموظفي الصندوق. كما سيستهدف مكتب المراجعة والإشراف مناسبات أخرى تجمع موظفي الصندوق من المكاتب القطرية وموظفي المشروعات من جميع المناطق، التي يحضرها ما يصل الى 100 موظف في بعض الأحيان. وستحظى حلقات عمل بداية المشروعات باهتمام مماثل. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في مدى وصول مكتب المراجعة والإشراف ويوفر فرصة لتبادل المعلومات والأفكار مع موظفي الصندوق والمشروعات في الميدان. وستشجع وسيلة الاتصال هذه أيضا التبادل المفتوح والنزيه للمعلومات وسيُمكّن مكتب المراجعة والإشراف من اكتساب فهم أفضل للتحديات المحددة التي تواجه في الميدان وأفضل السبل لمعالجتها.

الأنشطة الأخرى والأنشطة الخارجية

33- استضاف مكتب المراجعة والإشراف الدورة السنوية المشتركة الرابعة لوظائف الرقابة في الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، والتي حضرها جميع موظفي الرقابة الداخليين من الوكالات الثلاث. وتم توسيع حدث هذه السنة ليضم متكلمين ومقدمي عروض خارجيين. وحدد الاجتماع إجراءات لتحفيز ودعم التفاعل وتبادل المعرفة ويجري تنفيذها. وقام أحد ممثلي مكتب المراجعة والإشراف بتمثيل المكتب في المؤتمر السنوي للمحققين الدوليين. وتعتبر هذه الأحداث فرصا رئيسية للتفاعل للمساعدة على إقامة الاتصالات في مهن التحقيق والمراجعة والحفاظ عليها وإبقاء الصندوق على علم بأفضل الممارسات وأحدث التطورات في منظومة الأمم المتحدة، وفيما بين المؤسسات المالية الدولية وداخل المهنة بشكل عام.

34- ومن أجل تحسين تفاعل مكتب المراجعة والإشراف مع أصحاب المصلحة باستمرار وضمان أن تكون الأطراف الخارجية والداخلية على بينة من عمله، تم تحسين مواقع الإنترانت والإنترنت لمكتب المراجعة والإشراف وتوسيع نطاقهما في أواخر عام 2013 (انظر: www.ifad.org/governance/anticorruption/).